



القروض للمشاريع الصغيرة تولد فرص عمل وتدعم الاقتصاد

يشجع صندوق ضمان القروض الأوروبي-الفالسطيني ومقره في رام الله المصارف الفلسطينية لتوفير قروض إلى مشاريع تجارية صغيرة ومتوسطة الحجم مما يؤدي إلى خلق فرص عمل تدعم الاقتصاد الفلسطيني. يوفر الصندوق ضمانات لقروض قصيرة ومتوسطة الأمد للمشاريع التجارية من أجل المحافظة على الأعمال التجارية وتوسيعها في خضم الظروف الاقتصادية الفلسطينية الصعبة وفي ظل محدودية القروض إلى المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم. ويشرح مدير الصندوق جون خوري كيفية عمل البرنامج: "للتأهل للحصول على القروض، يتوجب على المشروع التجاري أن يوظف ٢٠ موظف أو أقل وأن يكون قد تم تشغيل المشروع عمليا لمدة لا تقل عن عامين وأن يكون لدى المشروع تدفق نقدي ايجابي. معدل حجم القرض الواحد يصل إلى قرابة ٢٢,٦٠٠ يورو وقد ساعد البرنامج على خلق والمحافظة على ٣,٣٠٨ فرصة عمل منذ إطلاق البرنامج في شهر أيلول ٢٠٠٦". وقد تم توفير ٦٧٠ قرض في الفترة بين إطلاق الصندوق ونهاية عام ٢٠٠٨ إلى مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم في مجال متنوع من القطاعات مثل البناء والسياحة.

www.cgf-palestine.com



بيغاس: توفير المساعدات نحو النمو الاقتصادي المستدام

مساعدة الأعمال التجارية خلال الظروف الصعبة



يركز برنامج الإصلاح المؤسساتي للمشاريع التجارية على خلق إطار تنظيمي وقانوني شامل ومنسجم وملائم للأعمال التجارية الخاصة. يدعم الاتحاد الأوروبي جهود السلطة الفلسطينية للإعداد لصفحة مراقب في منظمة التجارة الدولية كجزء من الإصلاح التنظيمي.

يسعى برنامج البنية التحتية التجارية والتسهيل إلى ضمان حركة مضمونة وفعالة للبضائع عبر النقاط الحدودية ولتشجيع التجارة مع الأسواق الأخرى. ومن خلال بيغاس، يوفر الاتحاد الأوروبي و٤٣٢,٠٠٠ لتمويل مشروع تسهيل المرور التجاري بالتعاون مع بالتريد ومجلس الشاخنين الفلسطينيين. وفي إطار النظام الآلي الثالث لبرنامج بيانات الجمارك، ساهم الاتحاد الأوروبي بمبلغ ٢,٥ مليون يورو لتحديث إجراءات الجمارك الفلسطينية.

توضح خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية رؤية السلطة الفلسطينية نحو اقتصاد حر حيوي ومتنوع بحيث يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دور المحرك نحو النمو الاقتصادي المستدام. أن النزاع الحالي يعني بالضرورة أن الاقتصاد الفلسطيني يزداد اعتمادا على المساعدات الدولية. يوجد مستويات عالية من البطالة وتواجه الأعمال التجارية الفلسطينية مصاعب كبيرة بسبب القيود على التجارة وحرية الحركة. فمن خلال بيغاس، يدعم الاتحاد الأوروبي وزارة الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص لرفع مستويات التجارة والاستثمار ولبناء القدرات طويلة المدى للاقتصاد الفلسطيني.

تشجيع التجارة والاستثمار

توضح خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية عدد من برامج متوسطة المدى للإصلاح الذي يهدف تشجيع التجارة والاستثمار ونمو الاقتصاد الفلسطيني.



يركز برنامج استثمار وتطوير المشاريع التجارية على تحسين شروط وصول وحصول المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى القروض وتمويل الاستثمار. لقد قام الاتحاد الأوروبي بالمساهمة بمبلغ ١٤,٥ مليون يورو إلى صندوق ضمان القروض الأوروبي-الفلسطيني الذي يوفر، مع تمويل من الحكومة الألمانية، ضمانات قروض إلى مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم عبر النظام المصرفي الفلسطيني. في العام ٢٠٠٨، ساهم الاتحاد الأوروبي بمبلغ ٧٥٠,٠٠٠ يورو إلى مشاريع التمويل الصغير الفلسطيني.

جذب السياح

من خلال آلية بيغاس، يدعم الاتحاد الأوروبي برنامج تطوير الصناعة السياحية في إطار خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية حيث يهدف البرنامج لإصلاح وإعادة اعمار البنى التحتية السياحية وبناء القدرات في قطاع السياحة. يعمل الاتحاد الأوروبي بشكل وثيق مع اليونسكو لإعادة اعمار البلدة القديمة في نابلس، وقد ساهم الاتحاد الأوروبي بمبلغ ٢,٥ مليون يورو لإعادة اعمار مبنى خان الوكالة التاريخي وهو

مبنى يعود إلى العصر العثماني.

تحسين جودة المنتج

يسعى برنامج تطوير قدرات قطاعي الصناعة والخدمات في إطار خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية لتحديث القطاع الصناعي الفلسطيني. يواجه رجال الأعمال الفلسطينيين تحديات كبيرة في إنتاج المنتجات التي تلبي مقاييس الجودة العالمية. في العام ٢٠٠٨، بدأ الاتحاد الأوروبي مع وزارة الاقتصاد الوطني ومؤسسة المقاييس الفلسطينية واتحاد الصناعات الفلسطينية بتقييم الاحتياجات في إطار الجودة الفلسطيني من أجل إطلاق برنامج مساعدات متعدد السنوات في العام ٢٠٠٩.

إعادة إحياء الزراعة الفلسطينية

يعتبر قطاع الزراعة الفلسطيني مشغل مهم يساهم في ٨٪ من إجمالي الناتج المحلي. يوجد فرص للزراعة الفلسطينية لتحفيز الإنعاش الاقتصادي لكن النزاع الحالي أضر كثيرا بقطاع الزراعة. الصناعات الزراعية ذات التوجه للتصدير في غزة تعرضت إلى شبه انهيار ومعظم الأراضي والمياه في الضفة الغربية تقع تحت السيطرة الإسرائيلية. يوفر الاتحاد الأوروبي مبلغ ١٠ ملايين يورو لدعم العديد من المبادرات الزراعية مثل مشاريع استصلاح الأراضي لزيادة مستويات الأراضي الزراعية ومشاريع زيت الزيتون الذي ينتج زيت زيتون عضوي فلسطيني ذو جودة تلبي متطلبات التصدير والتجارة العادلة. في العام ٢٠٠٩، سيقوم الاتحاد الأوروبي بإطلاق برنامج بقيمة ١٠ ملايين يورو لتشجيع إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة لأهداف زراعية.

سوق عالمي أمام زيت الزيتون الفلسطيني

كجزء من مشروع ممول من قبل الاتحاد الأوروبي، يقوم اتحاد المزارعين الفلسطيني ومنظمة أوكسفام ومركز التجارة العادلة في جامعة بيت لحم بمساعدة مزارعي الزيتون للتعافي من انهيار سوق زيت الزيتون خلال الانتفاضة الثانية. يوفر اتحاد المزارعين الفلسطيني إلى التعاونيات الزراعية المعدات والتدريب والمساعدات الفنية والمشورة حول تسويق زيت الزيتون. محمود القاضي هو رئيس تعاونية الزيت العضوي في منطقة شرقي بني زيد. خلال الأعوام الثلاثة الماضية، أنتجت هذه التعاونية ٦٠ طن من زيت الزيتون مما ولد ٧٥,٠٠٠ يورو كدخل إضافي. تم بيع زيت التعاونية في فرنسا وإيطاليا، وكندا. بالنسبة لمحمود، تأسيس التعاونية اعتبر تغيير ثقافي كبير. "مزارعو الزيتون في فلسطين يحبون أن يعملوا بشكل فردي وكل مزارع يفكر أن زيتته هو الأفضل. لكن هناك تزايد في عدد المزارعين الذين بدأوا بالاقتران في قضية العمل سويا من أجل إنتاج زيت زيتون عالي الجودة وفي سبيل بيع المنتج بأسعار تنافسية".

www.pafu.ps

www.eastbanizaidcoop.org

